جامعة عين شمس

كلية التجارة

قسم الإقتصاد

"سياسات تفعيل الدور المؤسسي لجامعة الدول العربية في دعم التكامل الإقتصادي العربي".

" دراسة مقارنة مع تجربة الإتحاد الأوروبي".

"Policies activating the institutional role of the league of Arab States in support of Arab economic integration"

"A comparative study with the experience of the European Union".

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة

في علم الإقتصاد.

إعداد الباحث

محمد كمال علي محمد الهوا ري.

تحت اشراف

أ.د. أحمد مندور

أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة – جامعة عين شمس.

أ.د.صلاح الدين فهمي

أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة – جامعة الأزهر.

كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢٠١٣

كلية التجارة
(قسم الإقتصاد)

اسم الطالب : محمد كمال علي محمد الهواري.

الدرجة العلمية : دكتوراه الفلسفة في علم الإقتصاد.

القسم التابع له : الإقتصاد.

اسم الكلية : التجارة.

سنة التخرج : ١٩٩١

سنة المنح : ٢٠١٤

"سياسات تفعيل الدور المؤسسي لجامعة الدول العربية في دعم التكامل الإقتصادي العربي".
" دراسة مقارنة مع تجربة الإتحاد الأوروبي".

تحت إشراف
أ.د. أحمد مندور
أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة – جامعة عين شمس
أ.د. صلاح الدين فهمي
أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة – جامعة الأزهر

كلية التجارة

(قسم الإقتصاد)

أسم الباحث : محمد كمال علي محمد الهواري.

عنوان الرسالة : سياسات تفعيل الدور المؤسسي لجامعة الدول العربية في دعم التكامل الإقتصادي العربي." دراسة مقارنة مع تجربة الإتحاد الأوروبي".

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أ.د/ صلاح الدين فهمي: أستاذ الاقتصاد كلية التجارة – جامعة الأزهر (رئيساً ومشرفاً).

أ.د/ أحمد فؤاد مندور: أستاذ الاقتصاد كلية التجارة – جامعة عين شمس (مشرفاً)

أ.د/ دينا عبد المنعم راضي: أستاذ الاقتصاد كلية التجارة – جامعة عين شمس (عضواً)

أ.د/نجلاء محمد إبراهيم: أستاذ الاقتصاد المساعد كلية التجارة– جامعة بني سويف (عضواً)

تاريخ المنح:

الدراسات العليا

ختم الإجازة:

أجيزت الرسالة بتاريخ :

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

بتاريخ: **بتاريخ:**

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاه والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، قال رسول الله (ص) " من يشكر الناس، فكأنما يشكر الله" ، صدق رسول الله (ص).

عرفانا بالجميل أتوجه بالشكر والتقدير إلى كافة أساتذتي في كلية التجارة جامعة عين شمس، الذين تعلمت على أيديهم الكثير ، ولم يبخلوا علينا بعلمهم ووقتهم الثمين ، فلهم مني جزيل الشكر والتقدير. وأخص بالذكر أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور/ أحمد مندور الذي كان له الفضل الأول، بعد الله سبحانه وتعالى، في إستكمالى لمسيرتي العلمية، وتعلمت منه الكثير علما وخلقا، جزاه الله عني خير جزاء ، فلن أتمكن من أن أوفيه حقه. كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين فهمي- أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة – جامعة الأزهر، على تفضله بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، وعلى مجهوده ووقته الثمين الذي منحه لي في مراجعة الرسالة ومناقشتها.

ولايفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى عائلتي الكريمة... أمي رحمها الله ، وأبي ، وزوجتي الذين قدموا لي الكثير مما تعجز الكلمات عن وصفه، فلهم مني كل الشكر والحب والتقدير.

إهداء

إلى كل عربي، وإلى كل من يملك إتخاذ قرار يدفع مسيرة العمل العربي المشترك إلى الأمام، وإلى كل من يؤمن بإمكانيات الأمة العربية ، ووحدة مصيرها ، وإلى زملائي في جامعة الدول العربية ، والمنظمات العربية المتخصصة ، وكافة الباحثين والخبراء المختصين في أمتنا العربية ، أهديهم جميعا هذا البحث المتواضع متمنيا لهم كل التوفيق والنجاح في عملهم.

كما أهدي هذا البحث إلى روح أمي الغالية رحمها الله ، وأسكنها فسيح جناته ، والى عائلتي الكريمة ، وزوجتي وبناتي أحبائي... فيروز وفرح وكرمه.

محتويات الدراسة

المحتوى	رقم الصفحة
المقدمة	١١
الفصل الأول: أهمية الدور المؤسسي في عملية التكامل الإقتصادي.	٢٤
المبحث الأول: تعريف ومراحل ومقومات التكامل الإقتصادي.	٢٦
المبحث الثاني: تعريف وأهمية التطوير والتنمية المؤسسية في الفكر الإقتصادي.	٣٤
المبحث الثالث: أهمية الدور المؤسسي في عملية التكامل الإقتصادي.	٣٩
الفصل الثاني: الدور المؤسسي لجامعة الدول العربية في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي.	٤٣
المبحث الأول: لمحة تاريخية حول جامعة الدول العربية: (النشأة ، أهم الاتفاقيات والمعاهدات الإقتصادية العربية، الأهداف).	٤٥
المبحث الثاني: الدور المؤسسي لجامعة الدول العربية في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي.	٥٥
المبحث الثالث: المعوقات المؤسسية لعملية التكامل الإقتصادي العربي.	٦٩
الفصل الثالث: التكامل الإقتصادي العربي، وآثاره الإقتصادية على الدول العربية:	٧٧
المبحث الأول: أهمية التكامل الإقتصادي العربي.	٧٩
المبحث الثاني: مراحل التكامل الإقتصادي العربي(الإنجازات والإخفاقات).	٩١
المبحث الثالث: تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التكامل الإقتصادي.	١٠٦
المبحث الرابع: الآثار الإقتصادية للتكامل الإقتصادي على الدول العربية.	١١٨
الفصل الرابع: أهم التجارب الدولية في التكامل الإقتصادي:(تجربة الإتحاد الأوروبي EuropeanUnion)، وآثارها الإقتصادية على الدول الأوروبية.	١٣٧
المبحث الأول: لمحة تاريخية حول الإتحاد الأوروبي: (النشأة ، الاهداف ، مراحل التكامل الإقتصادي للإتحاد الأوروبي).	١٣٩
المبحث الثاني: الدور المؤسسي للإتحاد الأوروبي في عملية التكامل الإقتصادي: (الهيكل التنظيمي، البنية المؤسسية، وآليات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي).	١٧٢
المبحث الثالث: تقييم تجربة الإتحاد الأوروبي في التكامل الإقتصادي، وآثارها على إقتصاديات الدول الأوروبية.	١٩٣

الفصل الخامس: رؤية مقارنة للتجربتان العربية والأوروبية، وسياسات تفعيل الدور المؤسسي لجامعة الدول العربية.	٢٠١
المبحث الأول: التجربتان العربية والأوروبية، رؤية مقارنة. (مناقشة أوجه الشبه والأختلاف بين التجربتين العربية والأوروبية من حيث طبيعة البنية المؤسسية لكل منهما).	٢٠٣
المبحث الثاني: قابلية النهج الأوروبي في التكامل الإقتصادي للتطبيق في الواقع العربي (محاولة لإستخلاص الدروس المستفادة).	٢١١
المبحث الثالث: سياسات تفعيل الدور المؤسسي لجامعة الدول العربية لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي.	٢٢٥
النتائج والتوصيات.	٢٥٣
قائمة المراجع.	٢٥٨
ملخص الرسالة باللغة العربية.	٢٦٤
ملخص الرسالة باللغة الأنجليزية.	٢٦٦

قائمة الجداول

رقم الجدول	أسم الجدول	رقم الصفحة
١	أهم النظريات السياسية للتكامل.	٢٢
٢	مستويات التكامل الإقتصادي.	٢٣
٣	المنظمات العربية الرسمية المتخصصة.	٧٥
٤	الإتحادات العربية القطاعية والنوعية.	٧٥
٥	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.	٨٠
٦	قيمة الناتج الصناعي العربي (بالاسعار الجارية).	٨١
٧	إجمالي الدين العام الخارجي المستحق على الدول العربية المقترضة خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٧).	٨٢
٨	الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية	٨٣
٩	معدلات البطالة في الدول العربية	٨٦
١٠	اجراءات الدول العربية لعضوية وتنفيذ منطقة التجارة الحره العربية الكبرى.	٩٧
١١	قيمة التجارة البينية (الصادرات والواردات) بين دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠٠٨.	١٠٩
١٢	إجمالي عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الإقتصادية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧).	١١٠
١٣	التدفقات التراكمية للاستثمارات الخليجية البينية خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٨).	١١١
١٤	عدد فروع المصارف الخليجية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي حتى عام ٢٠٠٧.	١١٢
١٥	عدد الشركات المساهمة المسموح بتداولها لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٧).	١١٣
١٦	الناتج الزراعي بالاسعار الجارية في الدول العربية للأعوام (٢٠٠٠، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨).	١١٩
١٧	نسبة الأكتفاء الذاتي الغذائي العربي لعامي (٢٠٠٦، ٢٠٠٧).	١٢١
١٨	نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية الى الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات من الدول خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٠٦).	١٢٣

١٩	الأحصاءات الاساسية للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية الكبرى	١٢٧
٢٠	الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٨).	١٢٩
٢١	تطور الأستثمارات العربية البينية للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٨).	١٣٢
٢٢	تطور تدفق الأستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (١٩٩٨- ٢٠٠٨).	١٣٣
٢٣	دليل التنمية البشرية للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية الكبرى (١٩٩٨-٢٠٠٧).	١٣٤
٢٤	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٧).	١٣٥
٢٥	الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وتاريخ أنضمامها.	١٤٤
٢٦	المعاهدات والأتفاقيات التأسيسية للإتحاد الأوروبي	١٧٢
٢٧	عدد الأصوات المخصصة لكل دولة في المجلس الأوروبي.	١٧٦
٢٨	العمليات التي قام بتمويلها الصندوق العربي للأنماء الإقتصادي والأجتماعي.	١٨٣
٢٩	أهم المؤشرات الإقتصادية للإتحاد الأوروبي.	١٩٥
٣٠	معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لدول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨).	١٩٨
٣٢	معدلات البطالة في دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠٠٨).	١٩٩

قائمة الأشكال

رقم الشكل	أسم الشكل	رقم الصفحة
١	مراحل التكامل الإقتصادي.	٣٠
٢	الهيكل التنظيمي لجامعة الدول العربية مع التركيز على الهيكل الإقتصادي.	٥٥
٣	الهيكل التنظيمي للإتحاد الأوروبي.	١٧٣
٤	الكتل السياسية في البرلمان الأوروبي.	١٨٠
٥	الهيكل التنظيمي المقترح لجامعة الدول العربية والمنظمات والمؤسسات التابعة لها في اطار مشروع التكامل الإقتصادي العربي (الأجهزة الرئيسية).	٢٢٨
٦	المؤسسات الإقتصادية العاملة في اطار التكامل الإقتصادي العربي.	٢٢٩
٧	الأجهزة المعاونة لجامعة الدول العربية في أطار التكامل الإقتصادي العربي.	٢٣٠
٨	تطور القروض والسحوبات للصندوق العربي للأنماء الإقتصادي والأجتماعي خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٨).	٢٤٠

مقدمة البحث

أولاً: مقدمة البحث :

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تجارب عديدة لتحقيق التكامل الإقتصادي في مختلف مناطق العالم كالآسيان **ASEAN** التي تضم دول شرق وجنوب شرق آسيا، والكوميسا **COMESA** التي تضم دول شرق وجنوب أفريقيا، والنافتا **NAFTA** في أمريكا الشمالية ، وتضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، والميركسور **MERCOSUR** في أمريكا الجنوبية ، وتضم البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وباراغواي ، والإتحاد الأوروبي **EUROPEAN UNION** ، وغيرها من التجارب الاقليمية. إلا أن التجربة الأوروبية أستطاعت أن تفرض نفسها، وتحتل موقعا فريدا ومتميزا بين جميع التجارب الأخرى، ويعود ذلك إلى حجم الإنجازات التي حققتها على صعيد التكامل والأندماج الإقتصادي الذي وصل إلى مرحلة متقدمة بين دول الإتحاد الأوروبي، وصلت إلى حد الأندماج الإقتصادي، والنقدي بإصدار العملة الأوروبية الموحدة **EURO**.

لم تكن الدول العربية بعيدة عن هذا التوجه ، فتجربتي التكامل الإقتصادي العربي والأوروبي إنطلقتا في وقت متقارب ، حيث انشأت جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ، بينما انشئ الإتحاد الأوروبي عام ١٩٥١، إلا أن التجربة الأوروبية استطاعت أن تحقق انجازات أكبر وأسرع مما حققته التجربة العربية ، رغم ما تملكه التجربة العربية من مقومات وعناصر للتكامل تفوق المشروع الأوروبي بكثير، وهو ما يدعونا إلى البحث في الأسباب التي أدت إلى هذا التقدم في التجربة الأوروبية بالمقارنة مع التجربة العربية ، ومحاولة الاستفادة منها مع إحترام خصوصية التجربة العربية.

وكان القادة العرب قد أعلنوا خلال القمة العربية الإقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت خلال الفترة من ١٩- ٢٠ يناير ٢٠٠٩، إتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي، وأعلنوا إتفاقهم على مضاعفة الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقتصادي والإجتماعي العربي، باعتباره هدفا أساسيا تسعى لتحقيقه كافة الدول العربية ، وركيزة أساسية لدفع العمل الإقتصادي والإجتماعي العربي المشترك، وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدول العربية، بما يحقق تطلعات الشعوب العربية، ويجعلها أكثر قدرة على الإندماج في الإقتصاد العالمي، والتعامل مع التكتلات والتجمعات الإقتصادية والسياسية الدولية. [١]

كما قام القادة العرب في الدورة الثانية للقمة الإقتصادية والإجتماعية التي عقدت بشرم الشيخ بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١١، بتجديد إلتزامهم الكامل بتفعيل وتطوير آليات العمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية ، وتم تقييم التقدم المحرز بشأن الإندماج والتكامل الإقتصادي بين

[١] إعلان الكويت – القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية – الكويت – ٢٠ يناير ٢٠٠٩- ص ١،٢

الاقتصاديات العربية وبخاصة في مجالات: (البنية الإساسية الإقليمية ، الربط البري والبحري والكهربائي ، والربط المعلوماتي والتكنولوجي)، وما تحقق من تقدم في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والتحرك نحو الإتحاد الجمركي.[٢]

كما أكد القادة العرب في الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية الإقتصادية والإجتماعية التي عقدت في الرياض خلال الفترة من ٢١ – ٢٢ يناير ٢٠١٣ ، حرصهم على دعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، وزيادة حجم التجارة العربية البينية ، وتشكيل تجمع إقتصادي عربي متين ، وتصميمهم على إستكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وبذل كافة الجهود لإزالة العوائق التي تحول دون ذلك.[٣]

ثانياً: مشكلة البحث:

يمكن تلخيص مشكلة البحث في النقاط التالية :

١. محاولات التعاون والتكامل الإقتصادي العربي خالية من القواعد والضوابط المؤسسية الكفيلة بتحقيق تقدم على هذا الصعيد.
٢. جامعة الدول العربية هي الجهاز المنوط به قيادة قاطرة التكامل الإقتصادي العربي مما يستلزم اعادة النظر في الإطار المؤسسي للجامعة العربية بهدف تمكينها من القيام بأهدافها .[٤]
٣. وجود تضارب وإزدواجية في الهيكل التنظيمي للجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة فعلى سبيل المثال يلاحظ وجود إزدواجية وتضارب بين عمل المجلس الإقتصادي والاجتماعي، وعمل مجلس الوحدة الإقتصادية ، وعدم التنسيق الكافي بينهما.
٤. عدم التنسيق بين المنظمات العربية المعنية بالعمل الإقتصادي العربي المشترك، وحالة الازدواجية والتكرار لكثير من القرارات والاتفاقيات والمشروعات والصيغ التابعة لتلك المؤسسات ، وغياب مركزية التخطيط الاستراتيجي لعملها .[٥]

ثالثاً: أهمية البحث:

١- تفعيل الدور المؤسسي لجامعة الدول العربية هو أمر لا غنى عنه لتحقيق الاهداف المنشودة للتكامل الإقتصادي العربي.

---

[٢] إعلان شرم الشيح – القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية – الدورة الثانية – ١٩ يناير ٢٠١١ – ص ١

[٣] إعلان الرياض – القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية – الدورة الثالثة – ٢١، ٢٢ يناير ٢٠١٣ – ص ٥

[٤] التكامل الإقتصادي العربي : التحديات والآفاق– معهد السياسات الإقتصادية – صندوق النقد العربي– وقائع ندوة عقدت بابو ظبي – ابو ظبي – الامارات العربية المتحدة – ٢٣،٢٤ /٢/ ٢٠٠٥

[٥] د . منصور الراوي _ ملاحظات حول معوقات التكامل الإقتصادي العربي _ مجلة شئون عربية _ عدد رقم ٨٣ _سبتمبر ١٩٩٥ _ص ٨١

٢- دراسة الأسباب التي أدت إلى تقدم التجربة الأوروبية بالمقارنة مع التجربة العربية ومحاولة الأستفادة منها مع أحترام خصوصية التجربة العربية.

٣- التوصل إلى استراتيجية للتكامل الإقتصادي العربي تحقق المنفعة الإقتصادية لجميع الدول العربية المشتركة فيها أعتمادا على مبدأ المزايا النسبية .

٤- وضع استراتيجية واضحة لعمل الامانة العامة، والمنظمات الإقتصادية العربية المتخصصة والإتحادات النوعية، وتنسيق العمل بينها بالأستفادة من تجربة الإتحاد الأوروبي.

رابعاً: فروض البحث : تعتمد الدراسة على الفروض التالية :

١- إمكانية إضطلاع جامعة الدول العربية بدور رائد في تحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول العربية عبر تفعيل هيكلها المؤسسي والتنظيمي.

٢- إمكانية الإستفادة من تجارب التكامل الإقتصادي الأخرى الناجعة المتواجدة على الساحة الدولية وبصفة خاصة (تجربة الإتحاد الأوروبي European Union) ، لتفعيل الدور المؤسسي لجامعة الدول العربية مع الأخذ في الاعتبار خصوصية التجربة العربية.

٣- التكامل الإقتصادي العربي يحقق منفعة إقتصادية عامة للدول العربية (ما يعني أن هناك مصلحة إقتصادية لكافة الدول العربية من تحقيق التكامل الإقتصادي العربي).

٤- ما تحقق في إطار التكامل الإقتصادي العربي حتى الآن لا يفي بالحاجة المطلوبة لصيانة المصالح الإقتصادية للدول العربية في ظل التحديات الإقتصادية التي تواجهها.

خامساً: أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى :

١- دراسة وتحليل ما تم من جهود عربية في اطار التعاون والتكامل الإقتصادي العربي .

٢- تحديد دور جامعة الدول العربية واستراتيجية التطوير المطلوبة في اجهزتها، وتفعيل دورها المؤسسي.

٣- دراسة وتحليل أهم تجارب التكامل الإقتصادي الدولي(تجربة الإتحاد الأوروبي European Union) ، وتحديد سبل الإستفادة منها في الإطار العربي.

٤- وضع إستراتيجية واضحة لعمل الامانة العامة، والمنظمات الإقتصادية العربية المتخصصة، والإتحادات النوعية، وتنسيق العمل فيما بينها بالإستفادة من تجربة الإتحاد الأوروبي.

سادساً: منهجية البحث:

تعتمد الدراسة بصفة أساسية على مناهج البحث التالية:

١. المنهج الوصفي التحليلي: والذي يعتمد على وصف الظاهرة محل الدراسة

للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها.

٢. المنهج المقارن: والذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة محل البحث حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف.

سابعا: خطة البحث:

يتضمن هذا البحث خمسة فصول بالإضافة إلى المقدمة كالتالي :

المقدمة: تتناول فكرة التكامل والوحدة ، كما تلقي الضوء على نظريات التكامل الدولية.

الفصل الأول: أهمية الدور المؤسسي في عملية التكامل الإقتصادي:

يقوم هذا الفصل بالقاء الضوء على الإطار النظري للدور المؤسسي في عملية التكامل الإقتصادي ، وفي سبيل ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، الأول يتناول مفهوم ومراحل ومقومات التكامل الإقتصادي، والثاني يناقش مفهوم وأهمية التطوير والتنمية المؤسسية في الفكر الإقتصادي، والثالث يتناول أهمية الدور المؤسسي في عملية التكامل الإقتصادي.

الفصل الثاني: الدور المؤسسي لجامعة الدول العربية في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي :

يناقش هذا الفصل الدور المؤسسي لجامعة الدول العربية في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي ، وينقسم إلى ثلاثة مباحث ، الأول يعطي لمحة تاريخية حول جامعة الدول العربية من حيث: (النشأة ، الاهداف ، أهم الاتفاقيات والمعاهدات الإقتصادية العربية). والثاني يتناول الدور المؤسسي لجامعة الدول العربية في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، والثالث يتركز حول المعوقات المؤسسية لعملية التكامل الإقتصادي العربي.

الفصل الثالث: التكامل الإقتصادي العربي، وآثاره الإقتصادية على الدول العربية:

يتناول هذا الفصل أهمية التكامل الإقتصادي العربي، وآثاره الإقتصادية على الدول العربية ، ومراحل التكامل التي تمت حتي الآن(الإنجازات ، والإخفاقات)، والآثار الإقتصادية للتكامل الإقتصادي على الدول العربية ، مع تحليل للقطاعات الإقتصادية الرئيسية للدول العربية. وفي سبيل ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، الأول يتناول أهمية التكامل الإقتصادي العربي، والثاني يتناول مراحل التكامل الإقتصادي العربي(الإنجازات والإخفاقات). والثالث يتناول تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التكامل الإقتصادي، والرابع يتناول الآثار الإقتصادية للتكامل الإقتصادي على الدول العربية.

الفصل الرابع: أهم التجارب الدولية في التكامل الإقتصادي (تجربة الإتحاد الأوروبي)، وآثارها الإقتصادية على الدول الأوروبية:

يتناول هذا الفصل أهم التجارب الدولية في التكامل الإقتصادي (تجربة الإتحاد الأوروبي)،

وتحليل آثار التكامل الإقتصادي على الدول الأوروبية. وفي سبيل ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، الأول يعطي لمحة تاريخية حول الإتحاد الأوروبي (النشأة ، الأهداف، ومراحل بناء العملية التكاملية الأوروبية). والثاني يناقش الدور المؤسسي للإتحاد الأوروبي في عملية التكامل الإقتصادي (الهيكل التنظيمي والبنيه المؤسسية ، اليات وإجراءات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي). أما الثالث فيتناول تقييم تجربة الإتحاد الأوروبي في التكامل الإقتصادي، وآثاره الإقتصادية على الدول الأوروبية.

الفصل الخامس: رؤية مقارنة للتجربتان العربية والأوروبية، سياسات تفعيل الدور المؤسسي لجامعة الدول العربية:

يقارن هذا الفصل بين التجربتان العربية والأوروبية، كما يتناول سياسات تفعيل الدور المؤسسي لجامعة الدول العربية، وفي سبيل ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ،الأول يقوم بمقارنة التجربتان العربية والأوروبية، (مناقشة أوجه الشبه والإختلاف بين التجربتين من حيث طبيعة البنية المؤسسية لكل منهم). والثاني يتناول مدى قابلية النهج الأوروبي في التكامل الإقتصادي للتطبيق في الواقع العربي ، أما الثالث فيناقش إستراتيجية تفعيل الدور المؤسسي لجامعة الدول العربية في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي.

المقدمة

فكرة التكامل والوحدة (نظريات التكامل الدولي).

أولآ : فكرة التكامل والوحدة:

وفرت فكرة التكامل الإقتصادي الحل الأمثل لسعي الإنسان إلى توفير حاجاته المتزايدة والمتغيرة عبر التكامل مع غيره من البشر. ورغم أن ولاء الانسان لدولته هي السمة الرئيسة